مجلس المستشارين
فريق الاتحاد المغربي للشغل

الرباط في: 28/01/2022
رقم السؤال: 210

إلى السيد وزير الصناعة والتجارة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: سؤال كتابي حول طرد أعضاء المكتب النقابي من شركة "SITEL" بالرباط

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

السيد الوزير المحترم

لقد تابع الاتحاد المغربي للشغل بقلق شديد ما آلت إليه الأوضاع بمؤسسة "SITEL" بالرباط، حيث أنه بمجرد علم إدارة المؤسسة بتأسيس مكتب نقابي تابع لمركزيتنا النقابية، حتى عملت على طرد أغلب أعضاءه دون مبرر قانوني، وفي غياب أي إجراءات مسطرية، لكون مسؤولي هذه الشركة المتعددة الجنسيات يرفضون علنا مبدأ حق تأسيس مكاتب نقابية، ويتعمدون وبالملموس خرق مقتضيات دستور المملكة المغربية ولاسيما الفصل الثامن منه، كما يتعمدون خرق كل المواثيق الدولية والقوانين الوطنية التي توجب وتضمن حماية حق التنظيم النقابي.

وفي الوقت الذي أبان هؤلاء العمال عن حسن نيتهم لفض النزاع الجماعي القائم بمركز الاتصال "SITEL"، أثناء اجتماعات اللجنة الإقليمية للبحث والمصالحة كان آخرها يوم الثلاثاء 12 أكتوبر 2021، فضلت الشركة نهج أسلوب الاستعلاء والاستقواء والتشبث بطرد هم بدون موجب قانوني، مع حرمانهم من كل حقوقهم المشروعة. والأدهى من ذلك، أن الشركة اعتمدت منهجية تضليلية، بنشر أخبار زائفة عنهم تسيء لسمعتهم على المستوى الوطني، وترهب كل الشركات ذات نفس التخصص في حال تشغيلهم، بغرض حرمانهم من حقهم في الشغل، الأمر الذي يسيء لمفهوم الدولة الاجتماعية التي نصبو إليها جميعا.

لهذا، نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات والتدابير التي تعتزمون القيام بها لحماية هؤلاء العمال النقابيين، الذين أصبحوا في نظر الشركات مجرمين بممارستهم لحقهم النقابي، لضمان حقوقهم المشروعة خاصة وأن لهم تجربة وخبرة في مجال تخصصهم، ولهم ارتباطات والتزامات مالية مع الأبناك لتسديد ديونهم المالية المرتبطة بقروض السكن، وبمسؤوليات عائلية لم تراعيها الشركة التي اشتغلوا بها لسنوات طوال؟

وإننا، إذ نجدد لكم في فريق الاتحاد المغربي للشغل استعدادنا الدائم للحوار الجاد والمسؤول المفضي إلى نتائج ملموسة، مع احترام فرض الحق النقابي، والاستجابة للمطالب العادلة والمشروعة لكافة المستخدمين والأطر بصفة عامة والمستخدمين بشركة "SITEL" بصفة خاصة، نطلب منكم فتح تحقيق عاجل في الموضوع، وأملنا كبير فيكم السيد الوزير المحترم، بإيجاد الحلول العاجلة والمنصفة لهؤلاء العمال، وكل الملفات المتعلقة بالتضييق على العمل النقابي.

وتفضلوا، السيد الوزير المحترم، بقبول فائق التقدير والاحترام

صاحب السؤال

سليك نور الدين